

ملاحظات حول (مستقبل تمويل منظمة الصحة العالمية "WHO")

الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية (WHA) رقم ٦٤ - مايو ٢٠١١

عضو الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية الموقر،

حركة صحة الشعوب (PHM) هي شبكة عالمية من المنظمات والأفراد الذين يعملون على المستويات المحلية والوطنية والعالمية في أكثر من ٨٠ دولة من أجل "الصحة للجميع". ويتمثل البرنامج الأساسي للحركة في ميثاق الشعوب من أجل الصحة، والذي تم تبنيه خلال تجمع صحة الشعوب الأول والذي عقد في دكا ببنجلاديش في ديسمبر من العام ٢٠٠٠. للإطلاع على المزيد من المعلومات حول حركة صحة الشعوب: www.phmovement.org.

تؤمن حركة صحة الشعوب بأهمية أن تكون منظمة الصحة العالمية أقوى مما هي عليه الآن، وأن تكون ممولة بصورة كافية، وأن تستخدم بصورة كاملة كل الإمكانيات المتاحة لديها في دستورها، وأن تلعب الدور الموجه في إدارة الصحة العالمية. وتتابع حركة صحة الشعوب عن قرب عمل منظمة الصحة العالمية، وذلك على كل المستويات من خلال أجهزة الحركة المختلفة بما فيها السكرتارية العالمية. وعبر شبكاتنا المختلفة، فإن لدينا العديد من الخبراء الفنيين والمنظمات القاعدية ذات الاهتمام بالعديد من القضايا التي سيتم طرحها أمامكم خلال الأيام القليلة القادمة.

خلال الأسبوع المنصرم، قامت مجموعة الاتصال لحركة صحة الشعوب الخاصة بمنظمة الصحة العالمية والمكونة من ثلاثين شخصاً من حوالي ٢٠ بلداً، قامت بالعمل على الأجندة الخاصة بالجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، وذلك بالتعاون مع خبراء من عدد من الشبكات والمنظمات غير الحكومية المتعاونة. وكانت ورشة العمل هذه جزءاً من مبادراتنا الخاصة بآليات إدارة الصحة العالمية، وهي مشروع مشترك بين حركة صحة الشعوب، وشبكة العالم الثالث، وعدد من المنظمات الصحية الدولية الأخرى، وتتضمن هذه المبادرة كلا من الرصد والدعوة إلى الحقوق. وينصب اهتمامنا على وجه الخصوص على تقرير المدير العام (DG) لمنظمة الصحة العالمية والمعنون "مستقبل تمويل منظمة الصحة العالمية: إصلاحات من أجل مستقبل أكثر صحة" (Doc. A64/4).

تواجه منظمة الصحة العالمية أزمة مالية حادة، فالبرامج والمشروعات والموظفون يواجهون احتمالية الاستغناء عنهم، ذلك أن هيمنة التمويل المشروط من المانحين لها تأثير مدمر على الإدارة. كما أن منظمة الصحة العالمية تعاني أيضاً من أزمة تتعلق بهويتها وشرعيتها، حيث أن رسالتها قد تم تمييعها والاستيلاء عليها من قبل اللابعين الجدد في مجال الصحة العالمية. أضف إلى ذلك استمرار العجز عن تصحيح أوجه القصور في العمليات التنظيمية للمنظمة.

استمر تراكم هذه الأزمات عبر العديد من العقود. كما أنها تطرح أسئلة حول دور الأمم المتحدة، وحول سيادة الدول، وأيضاً، بشكل أكثر عمومية، حول الخلل الديمقراطي في آليات الحكم والإدارة على المستوى العالمي.

المحرك الرئيسي للإصلاحات، والذي تم التحذير منه في تقرير المدير العام، يتمثل في الأزمة المالية التي وجدت المنظمة نفسها في مواجهتها. وللوفاء بمتطلبات المانحين، يقوم التقرير - بطريقة مبسطة - بمعالجة قضايا الكفاءة والفعالية والاستجابة والموضوعية والشفافية والمساءلة (A64/4, p.6). وبينما يقوم التقرير بتحديد الاتجاهات العامة لمنظمة الصحة العالمية، فإنه لا يقدم إلا القليل من التوصيات الملموسة، إضافة إلى التحليل غير الكافي للأزمة المالية. والأكثر مدعاة للقلق هو أن الوثيقة الرئيسية، "الخطة التفصيلية لتطوير برنامج الإصلاح" (A64/4, p.6, footnote 2)، لم يتم نشرها حتى أيام قليلة قبل الجمعية العامة. إن الدعوة إلى التصديق على خطة عامة بدون تفاصيل هي كمثل مطالبة الدول الأعضاء بالتوقيع على "شيك على بياض".

الأعمال الرئيسية

إن التركيز على الأعمال الرئيسية "Core Business" من الممكن أن يتحول إلى تقليص رسالة منظمة الصحة العالمية. لقد أشار المدير العام في السابق إلى أن هناك بعض قضايا العمل الرئيسية الخاصة بمنظمة الصحة العالمية، بما يتضمن العمل على المحددات الاجتماعية للصحة وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، سوف يتم دمجها في مجالات عمل المنظمة. غير أن هذا الدمج "Mainstreaming" هو تعبير مخفف عن اتجاه سوف يؤدي إلى تقليص التركيز على الهدف، والقدرات التحليلية، والدوافع المحركة. فالعديد من قوى المصالح الموجودة بهما أن ترى منظمة الصحة العالمية قد اقتصر دورها على الدور الفني الخاص بمكافحة الأمراض المعدية والأمن الصحي بعيداً عن قضايا مثل التنمية الاقتصادية والعدالة والسلام، وذلك على الرغم من حقيقة أن هذه القضايا هي محددات أساسية للصحة، وأنها متضمنة بالكامل في دستور منظمة الصحة العالمية.

الفاعلية التنظيمية

توجد حاجة للمزيد من التنسيق والترابط بين المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمنظمة الصحة العالمية. غير أنه لا يوجد في التقرير شيء عن التغييرات المحددة المطلوبة لتحقيق ذلك. إن قضايا المساءلة والتنسيق والإدارة هي قضايا غاية في التعقيد والصعوبة، لكن الوقت قد حان للتوقف عن الكلام في الفاعلية التنظيمية والشروع في وضع برنامج العمل والبدء بتنفيذ الإصلاحات الحقيقية.

الإدارة والمساءلة

لم تسلم منظمة الصحة العالمية من الاتجاه السائد الخاص بالتمويل على أساس الأداء. فمن الطبيعي أن تكون لمنظمة الصحة العالمية خطياً واضحة، وأن تكون قادرة على التقييم الذاتي ومتابعة الإنجاز، غير أن وضع منظمة الصحة العالمية نفسها تحت وطأة طريقة محدودة الأفق للإدارة على أساس الأداء يمكن أن يقوض رسالتها وسلطانها واستقلالها. فالكثير مما تقوم به منظمة الصحة العالمية مثل إصدار التوصيات والاتفاقيات وتيسير الأنشطة والقيادة والتوجيه والدعوة إلى الحقوق والتنسيق، كل ذلك لا يمكن قياسه من خلال الوسائل المبسطة للمؤشرات والنتائج المتعلقة بالأداء. لذلك فإن الإدارة والمساءلة داخل منظمة الصحة العالمية تتطلب قيادة وطرقاً متنوعة للتقييم.

وكما أنها الهيئة القائمة بالتوجيه والتنسيق في مجال الصحة الدولية، فإن على منظمة الصحة العالمية أن تقوم بالدور الرائد في تعزيز المساءلة والشفافية فيما يتعلق بطريقة عملها وبتحقيقها لرسالتها. ويجب أن يتضمن ذلك طريقة شفافة وتشاركية لمتابعة ما تقوم به المنظمة نحو تحقيق "أعلى مستوى ممكن من الصحة لكل إنسان"، بما يشمل ضمان "الحق في الحصول على المعلومات" عن كل مكوناتها.

الموارد البشرية

يجب أن تكون أهداف الإصلاح حاضرة أولاً قبل إجراء التغييرات في سياسات وتخطيط وإدارة الموارد البشرية. من ناحية أخرى، فإن الحاجة لتقليص حجم العمالة تسبق عملية الإصلاح وتؤثر فيها. فهذه الحاجة هي استجابة مباشرة للأزمة المالية التي تمر بها المنظمة، وليست استجابة لتوصيات مبررة منطقياً أو مبنية على البرهان للاحتياجات الوظيفية للمنظمة كي تقوم بتحقيق رسالتها. وبالطبع، توجد العديد من الإصلاحات المطلوب القيام بها فيما يخص نظم التوظيف وإدارة الموارد البشرية في منظمة الصحة العالمية، غير أن الدلائل على وجوب تقليص عدد العاملين الرئيسيين، وإمدادهم سواء بالعمالة المؤقتة أو بالمتعاقدين من الباطن، لم يتم تقديمها.

التمويل والاتصالات

لكي تحقق منظمة الصحة العالمية رسالتها يجب أن تحصل على التمويل الكافي والقابل للتنبؤ وغير المشروط. فالوضع الحالي لتمويل المنظمة غير قابل للاستمرارية، حيث أن ١٨% فقط من تمويل منظمة الصحة العالمية يأتي من المساهمات الأساسية والاشتراكات المقررة. ويرتبط باقي التمويل بالعديد من تيارات التبرعات والمنح والمساهمات العينية المشروطة في معظمها. كما تعمل نسبة كبيرة من المساهمات الطوعية للدول الأعضاء على تقويض استقلال المنظمة، وينتج عنها إخفاقات كبيرة. أيضاً، يحمل الاعتماد المتزايد على المنظمات الخيرية الخاصة والشركات الكبرى مخاطر ازدياد تشويه أولويات منظمة الصحة العالمية.

لقد حان الوقت لمراجعة وإعادة تقييم معادلة "الاشتراكات المقررة" المستخدمة مع الدول، وحان الوقت لتأسيس نظام عادل وكاف من أجل التمويل العام لمنظمة الصحة العالمية. ونحن نقترح أن تقوم الدول الأعضاء مجتمعة بالالتزام بزيادة الاشتراكات المقررة كي تصل إلى ٥٠% من الميزانية العامة للمنظمة خلال الخمس سنوات القادمة.

يدعو التقرير منظمة الصحة العالمية إلى توسيع قاعدة مواردها بالاعتماد على القطاعين الخاص والتجاري. غير أن التقرير لا يذكر شيئاً عن كيفية حماية استقلال المنظمة، أو كيف ستنتم إدارة تضارب المصالح بين المؤسسات. يجب أن تضع منظمة الصحة العالمية حداً لكمية التمويل المشروط المقدم من قطاع الشركات. ومن الضروري أن تكون هناك مراقبة مستقلة

للشراكات بين القطاع العام والشركات للعمل على منع أو عدم تشجيع تكوين العلاقات غير الآمنة أو غير المناسبة. كما يجب أن يكون تمويل برامج منظمة الصحة العالمية المقدم من الشركات والمانيين الآخرين موضحاً بصورة كاملة على شبكة الإنترنت. لذلك فمن الأهمية بمكان أن يتم الإفصاح عن هذه التدابير الاحترازية المانعة لخصخصة منظمة الصحة العالمية ولاستيلاء الشركات على عملية صنع السياسات بالمنظمة، ويجب أن يتم هذا الإفصاح قبل تأسيس برنامج إعادة إحياء التمويل الخاص والمقدم من الشركات.

فاعلية منظمة الصحة العالمية على مستوى البلدان

إن فاعلية منظمة الصحة العالمية على مستوى البلدان يجب أن تكون "ناتجاً أساسياً لبرنامج الإصلاح، وأولوية قصوى في برنامج العمل للهيكلة التنظيمية". لمنظمة الصحة العالمية دوراً في تعزيز التعاون بين الهيئات المختلفة، إلا أن دورها المتفرد هو دعم الوصول إلى البراهين العلمية، والمعلومات، والممارسات المتميزة في مجالات المحددات الاجتماعية للصحة، والتعاون بين القطاعات المختلفة، والرعاية الصحية الأولية، وتعزيز الأنظمة الصحية، وتمويل الرعاية الصحية، والاستخدام الرشيد للدواء، وغيرها من القضايا ذات الأهمية القصوى. وسواء تم القيام بذلك الدور عبر ممثلي البلدان أو المكاتب الإقليمية، فإن على منظمة الصحة العالمية أن تكون قابلة للمساءلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية عن مدى فاعلية هذه الأدوار، وعن حماية صحة البشر.

آليات تنظيم وإدارة (حوكمة) الصحة العالمية

من الأهمية بمكان أن يتم تطوير برنامج الإصلاح لمنظمة الصحة العالمية حول الاحتياجات الصحية للبشر بدلاً من التمركز حول الأزمة المالية. فقد تم تشويه صناعة السياسات الصحية خلال الثلاثين عاماً المنقضية نتيجة ضغوط الديون البيغضة، والدفاع عن الملكية الفكرية، والتبرير لنظام اقتصادي عالمي ظالم. يجب على منظمة الصحة العالمية قول الحقيقة في مواجهة أصحاب النفوذ.

يحمل منتدى الصحة العالمية (World Health Forum) المقترح، يحمل في طياته تعزيز مصالح القطاع الخاص على حساب مصالح الدول الأعضاء. فالمبررات وراء الحاجة لمثل هذا المنتدى غير واضحة، ولا توجد مناقشة حول كيف يمكن لمثل هذا المقترح أن يتجنب تقويض أو ممارسة نفس دور ورسالة منظمة الصحة العالمية. لا يجب على منظمة الصحة العالمية أن تلهث وراء الشراكات بين القطاعين العام والخاص من غير إنفاذ الإجراءات الاحترازية ضد طغيان نفوذ الشركات على عملية صناعة السياسات، وضد تضارب المصالح. نحن ندعوك لأن تأخذ في اعتبارك مخاطر هذا المقترح، ونأمل ألا تقوم بالتصديق عليه في صورته الحالية.